انما يشتمل اللوجيستيك على اكثر مما سبق ذكره، إذ تضاف القدرة على نقل اعداد كبيرة من الجنـود بانتـظام، وتوفير وسائط النقل لاعداد اخرى اكبر من الاحتياطيين الذين يهرعون للالتحاق بوحداتهم عند اندلاع الحرب. وقد نجح الجيش الاسرائيلي حتى الآن في معالجة الموقف من خلال تحويل مشاته الى مشاة مؤللة وشراء اعداد وفيرة من الشاحنات وحاملات الدبابات، ومن خلال الاستملاك المؤقت لوسائل النقل المدني لنقل الرجال والامدادات اثناء الحروب. ثم تأتي عمليـة الاحتفـاظ بمخزونات كبيرة في اماكن مناسبة من الاسلحة الاضافية ومعدات الاسناد واجهزة الاتصال والذخيرة وقطع الغيار، من اجل تجنب النقص في الميدان او الاعتماد على جسر جوي من الخارج. ويساوي ما سبق اهمية صيانة وخدمة المعدات الرئيسية بانتظام في اوقات السلم كي تكون الوحدات كاملة التجهيز عند الضرورة وكي تكون المعدات التي يتم اخراجها من المستودعات او الحظائر جاهزة للعمل فوراً. واخيراً، فإن نجاح هذه النواحي يعتمد على حسن التنظيم ووجود شبكة طرق ومطارات قادرة على تحمل هكذا ضغط. وقد اوجد الجيش الاسرائيلي الحلول للكثير من المعضلات منذ ١٩٧٣، لكن كشفت تجربة ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢ ان الصيانة ما زالت دون المستوى، والنقل غير كافٍ، والتنظيم ضعيف. وتسبب ذلك في عرقلة السير على الطرق وارتباك الوحدات القتالية، علماً بأن الوحدات التي عانت من نقص الوقود خلال معارك الشوف في حرب ١٩٨٢ وقعت ضحية الازدحام وليس فقدان الجهاز اللوجيستيكي.

٥ ـ **التمويل**: واخيراً، فإن مسألة التمويل تشكل احد العوامل ذات الاهمية البعيدة المدى بالنسبـة الى القـوة العسكرية لأي بلد كان[١٦]. ويتضح على الفور ان التمويل لا يؤثر كثيراً في الفعالية القتالية للجيش الاسرائيلي بالمعنى الفوري والآني، لكن يؤدي الاثر البعيد للقيود المالية الى الحد من الانفاق على التدريب وبرامج شراء الاسلحة، وحتى الى تحديد حجم القوات (من حيث القوة البشرية او نوعية وحجم التسليح) التي يمكن الاحتفاظ بها في اوقات السلم. كما يضاف الى ما سبق ان القدرة على تطوير وانتاج او شراء نظم الاسلحة الحديثة للغاية تتسم بالاهمية الحيوية وتتأثر مباشرة بالاعتبارات المالية، وخاصة بالنسبة الى جيش متقدم تكنولوجياً كالجيش الاسرائيلي الذي يتمتع، ايضاً، بدعم صناعة حربية متقدمة. وقد اثير موضوع تخفيض ميزانية الدفاع مرات عدة منذ ١٩٨٠ وبإلحاح متزايد، حتى ان الميزانية الحالية تفرض سقفاً على حجم القوات، لكن دون ان ينتج تخفيضاً فعلياً في برامج اقتناء الاسلحة وخطط التنمية للجيش الاسرائيلي. فتبلغ الميزانية الدفاعية الحالية ٥ مليارات دولار اي حوالي نصف الميزانية العامة بعد طرح الديون والفوائد المستحقة في ١٩٨٥ والبالغة ١٠ مليارات دولار من الميزانية الاجمالية البالغة ٢١ مليار دولار. كمـا تزداد المعونة الاميركية في وقت تخطط فيه القيادة الاسرائيلية لطلب مبالغ قياسية ولثـلاث او خمس سنـوات الى الامام. وتسير، في ضوء ذلك، البرامج الطموحة لشراء المزيد من طائرات «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» و ٣ غواصات جديدة، ولانتاج المقاتلة الاسرائيلية الجديدة «لافي» (التي ارتفعت كلفتها المتوقعة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار).

وهكذا، بالنسبة للتحويل، تم العثور على توزان معين يسمح بمواصلة الاستثمار في الجيش الاسرائيلي على حساب تخفيضات طفيفة في احجام القوى البشرية والتسليح. ويكمن الخطر الناجم عن الازمة الاقتصادية بالنسبة الى الجيش في ان التطورات السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي او التخفيضات في المعونة الاميركية (لو حصلت)، اضافة الى اية تطورات عسكرية محلية غير متوقعة، من شأنها ان تفرض عبئاً على التوازن الى حد إلحاق الضرر بدرجة الجاهزية القتالية. ولا يبدو،